الوطني ما بعد المقبل، الى انتخاب ممثل عن «الفصيل» عضواً في اللجنة التنفيذية للمنظمة. وبما ان العادة جرت على الا «يتنازل» السادة الامناء العامون ويشاركوا في عضوية اللجنة التنفيذية، باعتبار ان ذلك لا «يليق» بحضراتهم، بل يتركوا مثل هذه المناصب لمساعديهم ونوابهم، يمكن ان نتوقع ان يكون مقعد «الفصيل» في اللجنة من نصيب احد ضباط عملياتها. واذا حدث ذلك، فاننا نتقدم، من الآن، باقتراح ان يباشر العضو الجديد مهامه بتقديم وصف، الى اعضاء اللجنة، لعمليات اغتيال بعض كوادر «فتح». ثم يصار الى ايفاده في جولة اعلامية، في العالم، لشرح خبراته، ومنها ـ على سبيل المثال ـ كيفية زرع قنبلة تحت مقعد في طائرة مدنية، بحيث تنفجر والطائرة في الجو فتفتح ثغرة في جسمها «تطير» منها طفلة وامها وجدتها سوية الى البحر؛ او كيفية زرع قنبلة في احد المطارات الاوروبية، يؤدي انفجارها الى اصابة اسرائيلي واحد بخدش في يده، وسقوط نظارة آخر عن عينيه، دون ان تنكسر، ومقتل عشرة من عابري السبيل، من جنسيات مختلفة، صادف مرورهم هناك لحظة الانفجار؛ او كيفية تدبير هجوم بالرشاشات على كنيس يهودي قديم في انقره، يؤدي الى مقتل ٢٢ مسنّاً يهودياً، يبلغ عمر أصغرهم سناً ٦٢ سنة.

ولله في منظمات مقاومته شؤون.

والى ذلك، واستطراداً، هنالك ما يثير الاستغراب، ايضاً، في حصر «الحوار» من اجل «التوحيد» في عالم المقاومة، ومن يدور في فلكه او من لف لفهم، دون غيرهم. فماذا كان المانع، مثلاً، ما دام الحديث يدور حول نشاط «حواري» مصيري وحاسم، من اجل ضمان استمرار المسيرة، من توسيع نطاق ذلك الحوار بضم قوى وشخصيات فلسطينية أخرى من غير التيارات المقاومية، علّها تستطيع، أيضاً، ان تساهم في تقريب وجهات النظر، او تقدم ما يمكن ان يكون مفيداً.

وعلى كل حال، وتلخيصاً لهذه الناحية، لم يمر وقت طويل حتى اتضح ان ذلك الحوار، في ما يتعلق بالنواحي التنظيمية على الاقل، كان دون جدوى؛ بل يبدو انه لم يتم الا انقاذاً للسمعة فقط، من حيث تقديمه عذراً لمن صمّم على العودة، بعد ان اتضح له انه لن يستطيع الصمود طويلاً خارج الاطر المألوفة، يمكنه من المكابرة و «تسجيل الانتصارات» الوهمية. فما ان انتهت اعمال المجلس الوطني حتى بات واضحاً ان صيغة التركيبة القيادية التي تم التوصل اليها، من حيث توزيع الصلاحيات وتحديدها في المستقبل، ضمن «الأطر الجبهوية» بالطبع، بقيت على ما هي عليه، بشكل او بآخر. ولم يطرأ ـ وما كان يمكن ان يطرأ ـ اي تغيير جوهري في هذا الصدد، لاسباب موضوعية للغاية. فالمطالبة بالصلاحيات والسعي الى الامساك بها شيء، وتحقيق ذلك فعلاً شيء آخر تماماً. فالصلاحيات، في نهاية الامر، تؤخذ ولا تُعطى. وهذه القاعدة تكاد تنطبق، بحذافيرها، على نشاط سياسي عسكري تنظيمي معقد ومتشابك كالعمل الفلسطيني. وتؤخذ الصلاحيات بالعمل والمثابرة والجد والنشاط والانتاج وجمع القوى وصقلها وغير ذلك من الصفات «الحميدة»؛ وهو ما يبدو ان المنظمات الصغيرة لا تتقنه ـ وليس من مهمتنا تقديم النصح اليها في هذا الصدد. وبالتالي، تصبح المطالبة بتغييرات وصلاحيات نوعاً من استجداء النفوذ، يمكن منحه والسكوت عليه حتى تحين لحظات الحسم، فيصار الى استرجاعه.

«فاقد الشيء لا يعطيه»

اذا كان الفكر «التوحيدي» المقاومي، على الصعيد التنظيمي، على ما هو عليه، مما تقدم شرحه، ويمكن اعتباره بمثابة وصفة لمصائب أخرى، فان الناحية الادارية في تخطيط دعاة الحوار والوحدة الوطنية ليست احسن بكثير؛ بل ان الارتجال والتراخي والاهمال، في هذه المجالات، يكاد يعمّ ويطم.